#اضمن_حقك

مقترح

# الخطة الوطنية لحقوق الإنسان
# في مملكة البحرين

**مقدم من**

**المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان**

**2019**

الخط الساخن: 8000 11 44
الهاتف: 666 111 17 973+
الفاكس: 600 111 17 973+
info@nihr.org.bh

صندوق البريد 10808 - المنامة
مملكة البحرين
www.nihr.org.bh

NIHR_BH © 2019

ISO 9001 BUREAU VERITAS Certification
UKAS MANAGEMENT SYSTEMS

# المحتويات

أولا: دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

ثانيا: ما هي الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؟

ثالثا: خصائص خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

رابعا: الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية:

- الهدف الأول: العمل على تحسين أوضاع حقوق الإنسان والارتقاء بها
- الهدف الثاني: نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان
- الهدف الثالث: تنفيذ التعهدات والالتزامات الطوعية لملكة البحرين
- الهدف الرابع: تعزيز أطر التعاون الفعّال وتقديم الدعم والمساندة للجهات والآليات الوطنية والدولية والمؤسسات ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان
- الهدف الخامس: تحقيق الغايات المرجوة من أهداف التنمية المستدامة 2030

## أولا: دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

جاء في الفقرة (أ) من المادة رقم (12) من القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 بأنه من اختصاصات المؤسسة الوطنية: **"المشاركة في وضع وتنفيذ خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى المملكة".** [1]

فالمؤسسة الوطنية ستسهم في الجهود الرامية لوضع مثل هذه الخطة، وتقديم المقترحات بشأنها، وتوضيح آليات تنفيذها، والعمل على متابعتها مع الجهات الأخرى سواء من خلال السلطات الدستورية في المملكة، أو الجهات الرسمية وشبه الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وترى المؤسسة الوطنية أن يتم استخدام مسمى: "الخطة الوطنية" بدلا من "الاستراتيجية الوطنية" كونها قد استخدمت عند تحديد اختصاصات اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان بوزارة الخارجية، وأيضا عند تحديد اختصاصات المؤسسة الوطنية في قانون الإنشاء كما هو واضح أعلاه، حيث ارتأى المشرع اعتماد تسمية "الخطة الوطنية" تماشيا مع أغلب الخطط الوطنية للدول في العالم، إضافة إلى أن الأمم المتحدة قد اعتمدت هذا المسمى أيضا.

## ثانيا: ما هي الخطة الوطنية لحقوق الإنسان؟

صدر إعلان وبرنامج عمل فيينا [2] عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عُقِدَ في فيينا في الفترة من 14 إلى 25 يونيو 1993، حيث أوصى المؤتمر بأن تنظر كل دولة في صياغة خطة عمل وطنية تبين الخطوات التي ستحسن الدولة بها تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ومنذ مؤتمر فيينا، أعدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية بشأن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان[3]، وقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها رقم (A/RES/59/113)[4] عن اطلاق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره مبادرة عالمية من أجل النهوض بتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات، ويتألف

---

[1] http://www.nihr.org.bh/MediaHandler/GenericHandler/documents/download/01__NIHR%20BH%20final%20Law_AR.pdf

[2] https://www.ohchr.org/Documents/Events/OHCHR20/VDPA_booklet_ar.pdf

[3] https://www.ohchr.org/Documents/Publications/training10en.pdf

[4] http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/59/113&Lang=A

البرنامج من مراحل متعاقبة، تركز كل مرحلة منها على قطاعات محددة، حيث تركز اهتمام المرحلة الأولى (2005-2009) على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مناهج مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، وتركز اهتمام المرحلة الثانية (2010- 2014) على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مرحلة التعليم العالي، وتوفير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان للمعلمين والمربين والموظفين المدنيين والمسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين.

وقد قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره رقم (15/24) أن ترتكز المرحلة الثالثة من البرنامج (2015-2019) على تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، وتشجيع توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للإعلاميين والصحفيين، وطلب المجلس في قراره رقم (A/HRC/27/28) [5] من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إعداد خطة عمل تتضمن إرشادات عملية بشأن التنفيذ على الصعيد الوطني. حيث اعتمد مجلس حقوق الإنسان هذه الخطة وشجع الدول على تنفيذها.

وقد اعتمدت العديد من الدول خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان. وتختلف هذه الخطط، التي ينظر إليها بمثابة أداة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الدولة المعنية، من حيث نطاقها وتركيزها، حيث شملت الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغالبا ما تستهدف بوجه خاص أفرادا وجماعات تعاني من الحرمان ، كما يتناول بعضها مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان والبيئة، أو حقوق الإنسان والأعمال التجارية وهكذا.

ويمكن تقسيم هذه الخطة إلى مجموعة من العناوين، والتي تعطي دلالة واضحة على وضع حقوق الإنسان الحالي ومقترحات التطوير والإصلاح، وتتضمن تلك العناوين الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية، وما تم القيام به حتى الآن والإجراء المقترح، سواء للتعديل أو استحداث تشريعات جديدة خلال اطار زمني محدد (قصير ومتوسط وطويل المدى)، وما هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة ورصد وتقييم الخطة، وأخيرا تحديد الموارد المطلوبة والمتاحة.

□

[5] https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session27/Documents/A-HRC-27-28_ar.doc

## ثالثا: خصائص خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

**1- أن تقوم لجنة محددة بمتابعتها وتقييمها**

من المهم تحديد جهاز معين يشرف على وضع الخطة ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وعلى الرغم من أنه يُفهم أن مسؤولية التنفيذ يجب أن تقع دائمًا على عاتق الحكومة، إلا أنه يمكن تكليف جهة أخرى لذلك، وأيا كان الجهاز الذي يتم تعيينه كجهة محورية فمن المهم منحه سلطة وموارد كافية للاضطلاع بمسؤولياته بفعالية، وأن يقوم بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية وأي جهة أخرى يراها مناسبة لتنفيذ المهمة.

**2- أن تستند إلى معايير حقوق الإنسان العالمية**

ينبغي لأي خطة عمل وطنية أن تدرج التزاما بمعايير حقوق الإنسان العالمية، وأن تبين سبل تطبيق هذه المعايير تطبيقا فعالا، وينبغي أن تكون الخطة جزءا من عملية طويلة الأمد من أجل تعزيز احترام وتنفيذ المعايير الدولية وألا تتأثر بالتغييرات السياسية في الدولة.

ويجب على خطة العمل الوطنية، أن تكون شاملة وفعالة وأن تساعد الدولة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وبإعمال الالتزامات الدولية والإقليمية، كما يجب أن تستعرض خطة العمل الوطنية مجموعة من التزامات الدولة المعنية وأن تقترح خطوات للتكفل باحترامها في أنحاء البلد بشكل فعال.

**3- أن تكون شاملة في نطاقها**

يستحسن أن تعتمد أي خطة عمل وطنية نهجا شاملا إزاء حقوق الإنسان، يجسد عالميتها، وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة. وأن تعمل على تحقيق تطور حقيقي وموضوعي في مواضيع حقوق الإنسان، وأن تعزز الوعي بحقوق الإنسان، سواء للجمهور العام، أو لفئات وقطاعات معينة في المجتمع، وأن تتناول القضايا والتي تؤثر على أوضاع حقوق الإنسان، وتعمل على إعادة صياغة الأهداف والبرامج الحالية لتتناسب مع تنفيذ الخطة.

ولا بد من العمل على إقامة أنشطة تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان بين الحكومة والجهات الأخرى في الدولة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وأن تعزز مشاركة مجموعة واسعة في إعداد الخطة وتنفيذها.

**4- أن تحدد مبادئها وأهدافها**

تشترك جميع دول العالم في هدف نهائي مشترك، وهو أن "حقوق الإنسان للجميع"، لكن الطريق إلى هذا الهدف من الناحية العملية سيكون مختلفًا من دولة لأخرى، وعليه نقترح أن تتضمن خطة العمل الوطنية عناصر مشتركة من حيث النطاق الواسع كالمبادئ والهيكل

العام، وأن تعكس ظروف الدولة والتحديات التي تواجهها، مع أهمية أن تكون واقعية، ذات أهداف دقيقة يمكن تحقيقها خلال الفترة الزمنية المقترحة، وأن يتم تحديد الأهداف للمجالات المقترحة، مثل إنشاء لجان، أو التصديق على معاهدات دولية، أو وضع معايير بشأن نشر ثقافة حقوق الإنسان.

5- **أن تكون مشروعا وطنيا**

خطة العمل الوطنية هي آلية للسعي على نحو فعال لتحقيق الغايات الوطنية، تشارك فيه مكونات الحكومة والمجتمع كافة، حيث تضطلع الدولة بدور رئيس في المبادرة إلى خطة العمل الوطنية وإطلاقها وتنفيذها.

على أن تجمع خطة العمل الوطنية أوسع نطاق من المشاركين من جميع قطاعات المجتمع العاملة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقد يفضي هذا الجهد الواسع إلى تحسين الوعي لعامة الجمهور وزيادة تعزيز المؤسسات.

6- **أن تكون قابلة للتطبيق وشفافة**

نقترح أن تكون خطط العمل الوطنية قابلة للتطبيق وشفافة لكي يتسنى تيسير تنفيذها، وأن تبين بوضوح الحالة الراهنة لأوضاع حقوق الإنسان، وتحدد التحديات التي ينبغي مواجهتها، وأن تحدد التدابير التي ينبغي اتخاذها، وأن تضع مقاييس لتقييم التقدم المحرز، وأن ترتب الأنشطة بحسب الأولوية، وتحدد من سيتولى تنفيذها، وأن تضع إطارا زمنيا للتنفيذ، مع رصد ميزانية لها، وتحديد ما أنجز وما لم ينجز وأسباب عدم التنفيذ.

7- **أن تكون متاحة للجمهور**

وجب أن تكون خطة العمل الوطنية متاحة للجمهور، وأن تنشر على نطاق واسع، وأن تحظى خطة العمل الوطنية بتغطية إعلامية ملائمة، وبجميع اللغات المعتمدة والمستخدمة في الدولة، مع الاهتمام بمراعاة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في قراءتها وفهمها (كلغة الإشارة لفاقدي السمع، ولغة برايل للمكفوفين).

8- **أن تكون عملية متواصلة**

ينبغي أن تكون خطط العمل الوطنية سارية باستمرار، وعندما تشارف الخطة على النهاية، ينبغي إعداد أخرى لكي تحل محلها.

9- **أن تهتم بالبعد الدولي**

لا يمكن فصل أنشطة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني عن أنشطة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ومن خلال إعداد خطة عمل وطنية وتنفيذها، تعلن الدولة بشكل لا لبس

فيه - لا لمواطنيها فحسب بل للعالم أيضا - عن جدول أعمالها في مجال حقوق الإنسان، وينبغي أن تجسد خطة العمل الوطنية المعايير المقرة دوليا وأن تتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة.

وينبغي أن يستحضر معدو الخطة الممارسات الفضلى لدى الدول الأخرى، لكي يتسنى لهم الاستفادة من التجربة الدولية وتمكين الآخرين من التعلم من تجربتهم، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التعامل مع الخبرة والموارد المتاحة على المستوى الدولي بالطريقة ذاتها، من خلال وضع برنامج واضح يجسد المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا، والتي تتماشى مع الممارسة الجيدة الدولية، وأن يتم طلب المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إن لزم للتغلب على التحديات التي قد تواجه تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان.

### 10- أن تكون هناك آليات للرصد والتقييم

يجب أن تنص الخطة على آليات واضحة للرصد والمراقبة والتقييم، مع وضع مؤشرات أداء (*KPIs*) واقعية وواضحة. وأن تقدم كل جهة مسؤولة عن تنفيذ أقسام الخطة تقريرًا إلى اللجنة المعنية بمتابعة الخطة، يتم فيه تحديد الهدف ومؤشر الأداء وما فعلته الجهة لتحقيق الهدف، وهل تم الوفاء به أم لا، والأسباب التي أدت إلى ذلك، وما الذي ينبغي عمله.

## رابعا: الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية

من الضرورة بمكان العمل على وضع الخطط والسياسات ذات الصلة بصون كرامة الإنسان وتعزيز حقوقه وحرياته الأساسية والعمل على احترامها، والارتقاء بمكانة مملكة البحرين كمثال ونموذج متقدم يحتذى به في مجال حقوق الإنسان، لذا لا بد من وضع خطط محددة لاستخلاص استراتيجية وطنية تعمل على حماية وصون الحقوق والحريات الأساسية للإنسان التي أرستها الشريعة الإسلامية، وميثاق العمل الوطني، ودستور مملكة البحرين.

إن عملية وضع خطة وطنية شاملة ومتكاملة لحماية حقوق الإنسان تهدف إلى صون الكرامة الإنسانية للأفراد، وتعزيز حقوقهم وحرياتهم الأساسية تتطلب الكثير من الوقت والجهد فضلا عن عمل دراسات متعمقة لحالات وأوضاع حقوق الإنسان في داخل المملكة لمواجهة التحديات وأوجه النقص في بعض التشريعات الوطنية، والممارسات والسياسات القائمة المعنية بالنهوض والارتقاء بحقوق الإنسان، والعمل على موائمتها مع الالتزامات الدولية المعنية بهذا الخصوص في سبيل إنجازها وتحقيق الغايات المرجوة منها.

ولابد أن تتضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان على عدد من الأهداف الاستراتيجية، التي تهدف إلى تشجيع النهج التشاركي والشمولي بين جميع الجهات ذات الصلة والاختصاص، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

## الهدف الأول: العمل على تحسين أوضاع حقوق الإنسان والارتقاء بها

لقد شهدت مملكة البحرين ومنذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدّى حفظه الله ورعاه مقاليد الحكم تحولات مهمة نحو تعزيز مزيد من أطر الديمقراطية والشراكة في صنع القرار وترسيخًا لدعائم دولة القانون، لامست مسار حقوق الإنسان والحريات العامة ومدى ضمان تمتع الأفراد بها، ولعل من أبرز تلك التحولات إقرار التعديلات على دستور مملكة البحرين الذي أفرد بابًا مستقلًا للحقوق والحريات العامة على اختلافها، وسن العديد من التشريعات التي تهدف إلى ضمان تمتع الأفراد - مواطنين ومقيمين — بحقوقهم على قدم المساواة من دون تمييز.

ويمكن أن يتضمن هذا الهدف على المحاور التالية:

1- بيان الوضع العام لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، والتقدم المحرز في تحقيق التزاماتها الدولية.
2- تحديد أهم العقبات والتحديات التي تواجه تحقيق أفضل الممارسات للارتقاء بحقوق الإنسان.
3- وضع وإيجاد الحلول المناسبة.

## الهدف الثاني: نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

لما يمثله التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أهمية بالغة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تم إطلاق مبادرة عالمية من قبل الأمم المتحدة تهدف إلى تشجيع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير ملموسة لإدراج التثقيف في مجال حقوق لإنسان في كافة ومختلف القطاعات، حيث اعتبر البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان[6] أن: **"التثقيف في مجال حقوق الإنسان عملية تدوم مدى الحياة وتنمي المعارف والمهارات، كما تعزز المواقف وأوجه السلوك سعيا إلى النهوض بحقوق الإنسان واحترامها."**

□

[6] البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
https://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_12_03_ar.pdf

ويمكن أن يتضمن هذا الهدف على المحورين التاليين:

1- وضع خطط وسياسات تدريبية لأصحاب المصلحة، تهدف إلى تثقيف كافة فئات وشرائح المجتمع - لا سيما الأشخاص المعنيين بإنفاذ القانون- بمواضيع تتصل اتصال مباشرا بمجال حقوق الإنسان، والتعريف بأهميتها، على أن تتم مراعاة موائمة تلك البرامج التدريبية مع المعايير الدولية الملتزمة بها الحكومة، من خلال عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والدورات التدريبية المعنية بمواضيع حقوق الإنسان، فضلا عن المشاركة في المحافل الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان بهدف اكتساب وتبادل الخبرات.

2- دراسة وتحديث المناهج المعنية بحقوق الإنسان، بهدف ترسيخ مفاهيم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتطوير جودة التعليم الذي يتلقاه الفرد بصورة دورية ومستمرة، والعمل استحداث مناهج جديدة تعنى بنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتعليم بها، فضلا عن العمل على تحديث مناهج التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية، والحث على التسامح ، إضافة إلى تمكين المؤسسات التعليمة في مملكة البحرين على اتخاذ تدابير لتضمين تنشئة طلابها على التعليم بحقوق الإنسان من خلال المقررات والمواد الدراسية، فضلا عن استحداث طرائق تدريبية تهدف إلى التعليم بحقوق الإنسان.

## الهدف الثالث: تنفيذ التعهدات والالتزامات الطوعية لمملكة البحرين

من المهم أن تقوم المملكة بالإيفاء بتعهداتها والتزاماتها الطوعية التي تعهدت بها عند ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من (2019-2021)، في الوثيقة رقم (A/73/359) [7]، والتي تمحورت حول مواصلة الجهود في مجال دعم حقوق المرأة وتعزيز تمكين المرأة وتكافؤ الفرص، ومواصلة الجهود لسن تشريعات تحمي وتكفل حقوق الطفل والمسنين، وتعزيز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص، والعمل على صون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع، والحماية من العنف الأسري، وضمان حرية الرأي والتعبير والمعتقد، ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحرية الدينية والالتزام بالتسامح الديني والتعايش السلمي، وصون حقوق العمال، وإصلاح سوق العمل بالنسبة للعمال المغتربين.

كما أكدت مملكة البحرين على أهمية التعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، وتعزيز هيئات حقوق الإنسان في أنشطتها الوقائية والحمائية، مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين،

[7] التعهدات الطوعية لمملكة البحرين لعضوية مجلس حقوق الإنسان - الوثيقة رقم (A/73/359) - https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/73/359

ووحدة التحقيقات الخاصة، والأمانة العامة للتظلمات، واتخاذ خطوات ملموسة لمواصلة عملية التنمية الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتوعية بها، وضمان تنفيذ التوصيات التي تم قبولها خلال الاستعراض الدوري الشامل، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة التي تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان ونشرها وحمايتها وتعزيزها.

إضافة إلى وضع الطرق الكفيلة بالاستجابة إلى الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات، والعمل على تقديم التقارير الدورية في المواعيد المحددة لها.

حيث يمكن أن يتضمن هذا الهدف على المحاور المذكورة أعلاه.

## الهدف الرابع: تعزيز أطر التعاون الفعّال وتقديم الدعم والمساندة للآليات الوطنية والدولية، والمؤسسات ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان

- **الآليات الوطنية:**

1- اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان - وزارة الخارجية.[8]
2- اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص - هيئة تنظيم سوق العمل .[9]
3- الأمانة العامة للتظلمات - وزارة الداخلية.[10]
4- وحدة التحقيقات الخاصة - النيابة العامة.[11]
5- مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.[12]
6- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.[13]

---

[8] أنشأت بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (31) لسنة 2017.
http://www.legalaffairs.gov.bh/Media/LegalPDF/RCAB3117.pdf

[9] أنشأت بموجب قرار وزير الخارجية رقم (4) لسنة 2017 بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص -
http://www.legalaffairs.gov.bh/Media/LegalPDF/RFOR0417.pdf

[10] أنشأت الأمانة العامة للتظلمات التابعة لوزارة الداخلية بموجب المرسوم رقم (27) لسنة 2012 بشأن مكتب مستقل لأمين عام التظلمات بوزارة الداخلية، المعدل بالمرسوم رقم (35) لسنة 2013، - https://www.ombudsman.bh/legal-references/ordinance-27-of-2012/

[11] أنشأت بموجب قرار النائب العام رقم (8) لسنة 2012 بإنشاء وحدة التحقيق الخاصة - http://www.biciunit.bh/decision-of-creating-SIU.html

[12] أنشأت بموجب المرسوم رقم (61) لسنة 2013 - http://www.pdrc.bh/mcms-store/pdf/9555465c-b569-4fe8-bafd-cf405761c090_2013.pdf

[13] أنشأت بموجب قانون رقم (26) لسنة 2014 ، وعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 -
http://www.nihr.org.bh/MediaHandler/GenericHandler/documents/download/01__NIHR%20BH%20final%20Law_AR.pdf

- **الآليات الدولية:**
  1- الأمم المتحدة.
  2- مجلس حقوق الإنسان.
  3- المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
  4- وكالات وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة.

حيث يمكن أن يتضمن هذا الهدف على محاور للتعاون مع الآليات الوطنية والدولية المذكورة أعلاه، إضافة إلى العمل على زيادة اللقاءات واستمرار فتح باب الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتبادل الآراء والمعرفة.

## الهدف الخامس: تحقيق الغايات المرجوة من أهداف التنمية المستدامة 2030

تعتبر أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قراراها رقم (A/RES/70/1)[14] الصادرة في 21 أكتوبر 2015، أهدافا عالمية بطبيعتها وصالحة لجميع البلدان وقابلة للتطبيق عالميا، وتراعي اختلاف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية في كل بلد، فضلا عن احترامها للأولويات والسياسات الوطنية القائمة، وهي تعمل بصورة جماعية لا منفردة فهي مترابطة ومتكاملة وتكمل بعضها البعض.

وقد أصدرت مملكة البحرين التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030 [15] الذي عكس الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنويع الاقتصاد للمساعدة في زيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتوفير أنظمة للحماية والرعاية الاجتماعية والصحية وتطوير جودة التعليم ومخرجاته ومعالجة عدم المساواة الاجتماعية ودعم الشرائح الضعيفة من السكان وتوفير فرص التمكين الاقتصادي للشباب. ودعم المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة البحرينية، والاهتمام بالحفاظ على الموارد البيئية وضمان استدامة مسار التنمية في البحرين.

---

14 http://ggim.un.org/documents/A_Res_70_1_a.pdf

15 التقرير الوطني الطوعي الأول لمملكة البحرين لأهداف التنمية المستدامة 2030
https://www.bahrain.bh/wps/wcm/connect/4b146fdc-b2a7-49a6-a00a-56239c5f77ed/SDGs+AR.pdf?MOD=AJPERES

حيث يمكن أن يحتوى هذا الهدف على محاور تتطرق إلى ضمان قيام الحكومة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال اتخاذها لخطوات ملموسة لمواصلة عملية التنمية الوطنية ودعم البرامج المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على أن يتم الاستناد إلى الإنجازات وما تم تحقيقه في سبيل ذلك، فضلا عن الخطط والمشاريع المستقبلية، مع مراعاة أن يتم تحديد تلك الخطط بنطاق زمني قابل للقياس.

ويمكن الاستعانة بعدد من الاستراتيجيات سواء للجهات الحكومية أو المستقلة، (هناك استراتيجيات معتمدة وأخرى انتهت ولم يتم تجديدها، وثالثة مازالت في طور الدراسة والإعداد)، مثل:

- برنامج عمل الحكومة للأعوام (2019-2022).
- الخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة (2019).
- الاستراتيجية الوطنية للبيئة.[16]
- الاستراتيجية الوطنية للشباب.
- الاستراتيجية الوطنية للطفولة.
- الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاستراتيجية الوطنية لكبار السن.
- الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013 - 2022) .[17]
- رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030.[18]
- استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام (2019 – 2021).[19]

[16] http://www.sce.gov.bh/Media/Documents/Startegy/Environment%20National%20Startegy-%202006.pdf
[17] http://www.scw.bh/ar/AboutCouncil/NationalPlan/Pages/default.aspx
[18] http://www.mlsd.gov.bh/sites/default/files/img/files/planchildstr18.pdf
[19] http://www.nihr.org.bh/administrator/MediaHandler/GenericHandler/documents/Download/Strategy-Arabic-7-3-19.pdf